الرواتب والأجور وملحقاتها

التقرير الشهري حول البند ١٣

أيلول ٢٠١٢

I. مقدمة

بلغ **إجمالي الإنفاق على بند مخصصات الرواتب والأجور وملحقاتها**، والذي يتضمن أساساً الرواتب والأجور إضافة إلى التعويضات والتقدميات الاجتماعية، ٣٠٤٥ مليار ليرة[١] في فترة كانون الثاني– أيلول ٢٠١٢، مسجلاً ارتفاعاً قدره ٣٦٣ مليار ليرة مقارنة مع مبلغ ٢٦٨٢ مليار ليرة المحقق خلال الفترة نفسها من العام ٢٠١١.

من ضمن إجمالي هذا الإنفاق، بلغت الرواتب والأجور ٢٢١٠ مليار ليرة في فترة كانون الثاني– أيلول ٢٠١٢، وذلك بارتفاع يمته ٢٢٨ مليار ليرة أو ١١ بالمائة عن المبلغ المدفوع خلال الفترة نفسها من عام٢٠١١ والبالغ ١٩٨٢ مليار ليرة. يعود هذا لارتفاع بشكل رئيسي إلى مدفوعات غلاء المعيشة[٢] في سنة ٢٠١٢ (لمزيد من التفاصيل الرجاء مراجعة المربع رقم ١). وبالتفصيل، سجلت مدفوعات غلاء المعيشة بالإضافة إلى الفروقات المختلفة خلال الفصول الثلاثة الأولى من العام ٢٠١٢ مبلغ ٣٥٦ مليار ليرة (من أصل ٢٢١٠ مليار ليرة)، بالمقارنة مع ٢٠٦ مليار ليرة (من أصل ١٩٨٢ مليار ليرة) مدفوعة خلال الفترة نفسها من العام ٢٠١١.

لدى استثناء قيمة كل من غلاء المعيشة والفروقات المدفوعة خلال العامين الحالي والسابق، يبلغ مجموع الرواتب والأجور ١٧٧٦ مليار ليرة في فترة كانون الثاني– أيلول ٢٠١١ مقارنة مع ١٨٥٤ مليار ليرة في الفترة نفسها من العام ٢٠١٢، أي بزيادة قدرها ٤ في المائة، ويعود ذلك بشكل جزئي إلى تجنيد عناصر جديدة في قوى الأمن الداخلي.

جدول رقم ١: تأثير دفع الفرو قات على الرواتب و الأجور

مليار ليرة لبنانية	ك٢–أيلول ٢٠١١	ك٢–أيلول ٢٠١٢	٢٠١١/٢٠١٢
الرواتب والأجور (مع دفع الفرو قات)	**1,982**	**2,210**	**12%**
المدفوعات العائدة لسنوات سابقة	206	98	-52%
غلاء المعيشة لسنة ٢٠١٢	-	258	-
الرواتب والأجور (بدون دفع الفرو قات)	**1,776**	**1,854**	**4%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

يشكل الإنفاق على بند المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها المكوّن الأكبر من إجمالي الإنفاق الأولي، إذ سجل نسبة ٣١ في المائة خلال فترة كانون الثاني– أيلول ٢٠١٢، مقارنة مع نسبة أعلى بلغت ٣٣ في المائة خلال الفترة نفسها من العام ٢٠١١.

[١] تختلف الأرقام بشكل بسيط عن الأرقام المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر أيلول ٢٠١٢ بسبب التدوير.

[٢] مدفوعات غلاء المعيشة تتضمن مدفوعات شهر أيلول ٢٠١٢ وجزء من مدفوعات عائدة لفترة شباط–آب ٢٠١٢.

جدول ٢: المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها

(مليار ل.ل.)	مخصصات الرواتب والأجور		التعويضات /٦		التقديمات الاجتماعية /٧		نفقات أخرى /٨		إجمالي نفقات الرواتب والأجور وملحقاتها	
	٢٠١١ ك٢– أيلول	٢٠١٢ ك٢– أيلول	٢٠١١ ك٢– أيلول	٢٠١٢ ك٢– أيلول	٢٠١١ ك٢– أيلول	٢٠١٢ ك٢– أيلول	٢٠١١ ك٢– أيلول	٢٠١٢ ك٢– أيلول	٢٠١١ ك٢– أيلول	٢٠١٢ ك٢– أيلول
الجهاز العسكري	**1279**	**1445**	**55**	**56**	**360**	**454**	**2**	**3**	**1695**	**1958**
الجيش	851	917	35	35	221	296	0	2	1108	1251
قوى الأمن الداخلي 1/	339	398	16	15	114	127	0	0	470	541
قوى الأمن العام 2/	65	75	2	2	18	17	1	1	86	96
قوى أمن الدولة 3/	23	54	2	3	7	13	0	0	31	71
الجهاز التربوي	**474**	**521**	**43**	**36**	**0**	**0**	**0**	**0**	**517**	**557**
الجهاز المدني 4/	**229**	**244**	**49**	**45**	**4**	**5**	**160**	**201**	**441**	**494**
تعاونية موظفي الدولة							*135*	*176*	*135*	*176*
الجمارك 5/									**29**	**36**
إجمالي الإنفاق	**1982**	**2210**	**146**	**137**	**363**	**459**	**162**	**204**	**2682**	**3045**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

(١) تتضمن التقديمات الاجتماعية وفروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام ١٩٩٦–١٩٩٨ المدفوعة لقوى الأمن الداخلي من حساب الأمانات.

(٢) تتضمن فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام ١٩٩٦–١٩٩٨ المدفوعة لقوى الأمن العام من حساب الأمانات.

(٣) تتضمن التقديمات الاجتماعية وفروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام ١٩٩٦–١٩٩٨ المدفوعة لقوى أمن الدولة من حساب الأمانات.

(٤) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.

(٥) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات، تعويضات خدمة الميدان المدفوعة للجمارك في آذار ٢٠١١، ولا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك. يمكن تصنيف التقديمات الاجتماعية هذه فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات المرفقة.

(٦) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات.

(٧) تتضمن تقديمات المرض والأمومة والزواج والولادة والوفاة والاستشفاء والتعليم وغيرها من البدلات الطبية والاجتماعية.

(٨) تتضمن المكافآت ودعم صناديق التعاضد الحكومية ومساهمة الدولة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كربّ عمل.

III. مخصصات الرواتب والأجور

A.III الجهاز العسكري

جاء الارتفاع السنوي في مخصصات الرواتب والأجور للجهاز العسكري، والبالغ ١٣ في المائة، نتيجة لدفع غلاء المعيشة[٣] في أيلول ٢٠١٢ بقيمة ٢٥٧ مليار ليرة. (للمزيد من التفاصيل الرجاء مراجعة المربع رقم ١).

قابل هذا الارتفاع في رواتب وأجور الجهاز العسكري انخفاض في دفعات كل من (أ) *تعويضات خدمة الميدان* حيث كان قد تم تسديدها من خلال دفعة واحدة في شباط ٢٠١١ بقيمة ٥٢ مليار ليرة مقابل لا شيء خلال فترة كانون الثاني– أيلول ٢٠١٢، و(ب) *فروقات سلسلة الرتب والرواتب* للجهاز العسكري عن الأعوام ١٩٩٦– ١٩٩٨[٤] حيث سجلت ١١٧ مليار ليرة في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١١ مقابل مبلغ ٣٣ مليار ليرة في الفترة المماثلة من عام ٢٠١٢.

[٣] مدفوعات غلاء المعيشة تتضمن مدفوعات شهر أيلول ٢٠١٢ وجزء من مدفوعات عائدة لفترة شباط–آب ٢٠١٢.

[٤] تتم هذه الدفعات بموجب القانون ٢٠٠٨/٦٣ الذي نص على فتح الاعتمادات اللازمة في موازنات ٢٠٠٩–٢٠١١ لتغطية فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام ١٩٩٦–١٩٩٨. للمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة تقرير المالية العامة للعام ٢٠٠٩، ص ١٨–١٩.

وعند استثناء هاتين الدفعتين ومدفوعات غلاء المعيشة، تسجل مخصصات الرواتب والأجور للجهاز العسكري ارتفاعا بقيمة ٤٤ مليار ليرة (٨%). وترجع هذه الزيادة بشكل أساسي إلى تطويع عناصر إضافية[٥] (حوالي ١٥٧٠ عنصر[٦]) في قوى الأمن الداخلي خلال عام ٢٠١١، وقد بدأ تأثير ذلك يظهر في الرواتب بشكل ملحوظ ابتداءً من آب ٢٠١١.

جدول ٣: تأثير المدفوعات العائدة لسنوات سابقة على رواتب وأجور الجهاز العسكري

(مليار ل.ل.)	ك٢– أيلول ٢٠١١	ك٢– أيلول ٢٠١٢	٢٠١١/٢٠١٢
الرواتب والأجور (مع دفع الفروقات)	**1279**	**1445**	**%13**
تعويضات خدمات الميدان	52	-	%100-
فروقات سلسلة الرتب والرواتب ١٩٩٦-١٩٩٨	117	33	%72-
2012 غلاء المعيشة	-	257	-
الرواتب والأجور (بدون دفع الفروقات)	**1110**	**1155**	**%8**

B.III الجهاز التربوي

بلغ الارتفاع في مخصصات الرواتب والأجور للجهاز التربوي نسبة ١٠ في المائة في كانون الثاني– ايلول٢٠١٢ مقارنة مع الفترة نفسها من العام ٢٠١١، وقد جاء بشكل أساسي نتيجة للزيادات التالية:

- دفع مبلغ ٢١ مليار ليرة[٧] في شهر كانون الثاني ٢٠١٢ عائد إلى *فروقات الدرجات الأربع الاستثنائية*[٨] المعطاة إلى أساتذة المرحلة الثانوية وإلى أفراد الهيئة التعليمية من الفئتين الثانية والثالثة في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني.
- ارتفاع بقيمة ٥١ مليار ليرة لبنانية في المدفوعات المخصصة للمتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني خلال فترة كانون الثاني– أيلول ٢٠١٢ مقابل لا شيء خلال الفترة ذاتها من العام السابق. ويعود هذا الفارق بشكل أساسي إلى مسألة توقيت الدفعات.
- زيادة بقيمة ١٦ مليار ليرة في المدفوعات المخصصة للأساتذة المتعاقدين في التعليم الابتدائي، المتوسط والثانوي. ويرجع السبب في ذلك إلى زيادة عدد الأساتذة المتعاقدين في التعليم الثانوي بنسبة ٣٧ بالمائة بين العامين الدراسيين ٢٠١٠–٢٠١١ و٢٠١١–٢٠١٢.

وقد حدّ من تأثير الزيادات المذكورة أعلاه انخفاض بنسبة ١٦% في المدفوعات العائدة لأساتذة التعليم الأساسي، والعائد بشكل رئيسي إلى مسألة توقيت الدفعات.

---

[٥] قرار مجلس الوزراء رقم ١٣ تاريخ ٣١ آذار ٢٠١٠.

٦ استنادا إلى مكتب التوظيف في قوى الأمن الداخلي، تظهر الأرقام المعدلة تطويع ١٥٧٠ عنصر إضافي وليس ٢٠٠٠ عنصر كما ورد في تقرير الرواتب والأجور وملحقاتها عن شهر حزيران ٢٠١٢.

٧ تمت هذه الدفعة من خلال سلفة خزينة بموجب المرسوم ٢٠١١/٧٣٤١ الذي سمح بدفع مبلغ قدره ٣٠ مليار ليرة لتغطية كلفة فروقات الدرجات الأربع الاستثنائية للفترة الممتدة ما بين ٢٠١٠/١/١ و٢٠١١/١٠/٣١.

[٨] بموجب القانون ٢٠١١/١٥٩– الذي منح أساتذة المرحلة الثانوية وأساتذة الفئة الثانية والثالثة في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني أربع درجات استثنائية مقسمة كما يلي: درجتان استثنائيتان اعتبارا من ٢٠١٠/١/١ ودرجتان استثنائيتان اعتبارا من ٢٠١١/١/١. تجدر الإشارة إلى ان لهذا القانون أثر دائم أيضا، إذ انه وابتداء من ٢٠١٢/١/١ سيتم دمج قيمة الدرجات الأربع الاستثنائية في الراتب الأساسي للأساتذة المعنيين.

C.III الجهاز المدني

يعود الارتفاع المسجل في المدفوعات المخصصة للجهاز المدني، والبالغ ٦ في المائة، بشكل جزئي إلى دفع مبلغ ١٦ مليار ليرة في العام ٢٠١٢ بدل فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية[٩] عن الأعوام ٢٠٠٥–٢٠٠٩، إضافة إلى مبلغ مليار ليرة كلفة غلاء المعيشة، مقابل لا شيء في العام الفائت.

من منظار التصنيف الإداري[١٠]، جاءت أبرز الزيادات خلال فترة كانون الثاني– أيلول ٢٠١٢ في الفئات التالية: (١) الدبلوماسيون في البعثات خارج لبنان، (٢) الدبلوماسيون في الإدارة المركزية لوزارة الخارجية، إضافة إلى (٣) القضاة[١١]، وقد شهدت ارتفاعاً بقيمة ١٣ مليار ليرة، ٧ مليار ليرة و١٧ مليار ليرة على التوالي.

- يعود ارتفاع المدفوعات المخصصة إلى الدبلوماسيين في الخارج إلى مسألة توقيت مدفوعات الرواتب الشهرية حيث شهدت الفترة الممتدة بين كانون الثاني وأيلول ٢٠١٢ دفع مبلغ ٥ مليار ليرة لتغطية رواتب النصف الثاني من العام ٢٠١٠، إضافةً إلى مبلغ ٩ مليار ليرة بدل فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية. وقد قابل هذه الزيادات انخفاض بقيمة ٤ مليار ليرة في الدفعات العائدة إلى فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام ١٩٩٦–١٩٩٨.
- تعود زيادة المدفوعات العائدة إلى الدبلوماسيين اللبنانيين العاملين في الإدارة المركزية لوزارة الخارجية في بيروت إلى دفع مبلغ ٧ مليار ليرة في نيسان ٢٠١٢ بدل فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية[١٢].
- وترجع زيادة المدفوعات لصالح القضاة، من ٣٢ مليار ليرة في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠١١ إلى ٤٩ مليار ليرة في الفترة نفسها من العام ٢٠١٢، بشكل أساسي إلى ارتفاع رواتب القضاة من مدنيين وروحيين بعد اعتماد سلسلة جديدة لرواتبهم[١٣].

وتجدر الإشارة إلى أن بعض مخصصات الرواتب والأجور لعناصر الجهاز المدني خلال العام ٢٠١٢ قد تم دفعها بموجب سلف خزينة[١٤].

---

[٩] لمزيد من المعلومات حول فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية، الرجاء مراجعة المربع ٢ في عدد شباط ٢٠١٢ من تقرير الرواتب والأجور وملحقاتها.

[١٠] التصنيف الإداري يقوم على تصنيف النفقات العامة بحسب الوزارات والإدارات المستفيدة منها.

[١١] بمن فيهم القضاة الروحيين، القضاة المدنيين المتمرنين في معهد القضاة، القضاة في ديوان المحاسبة والقضاة في مجلس شورى الدولة.

[١٢] بموجب سلفة الخزينة المنصوص عليها في المرسوم رقم ٦٨٧٣ تاريخ ١٨ تشرين الثاني ٢٠١١.

[١٣] بعد اعتماد القانون رقم ١٧٣ تاريخ ٢٩ آب ٢٠١١. لمزيد من التفاصيل المتعلقة بزيادة رواتب القضاة، الرجاء مراجعة المربع ٢ قي عدد كانون الأول ٢٠١١ من تقرير الرواتب والأجور وملحقاتها.

[١٤] بموجب المراسيم التالية: مرسوم رقم ٦٦٢٢ تاريخ ٢٠١١/١٠/١٩، مرسوم رقم ٦٧٥٢ تاريخ ٢٠١١/١٠/٢٩، مرسوم رقم ٦٨٢٣ تاريخ ٢٠١١/١١/١٦، مرسوم رقم ٦٨٢٧ تاريخ ٢٠١١/١١/١٦، مرسوم رقم ٦٨٤٠ تاريخ ٢٠١١/١١/١٧، مرسوم رقم ٦٨٧٣ تاريخ ٢٠١١/١١/١٨، مرسوم رقم ٧٠٣٤ تاريخ ٢٠١١/١٢/٣، مرسوم رقم ٧٣٥٩ تاريخ ٢٠١٢/١/٩ ومرسوم ٨٣٤٥ تاريخ ٢٠١٢/٦/١٥.

المربع رقم ١:– دفعات غلاء المعيشة والفروقات المتعلقة بها

في ١٢ آب ٢٠١٢، أرسلت وزارة المالية إلى رئاسة مجلس الوزراء مشروع قانون لتعديل الحد الأدنى للأجور ولتامين كلفة غلاء المعيشة لموظفي القطاع العام.

وفق مشروع القانون هذا، تتكون الزيادة في رواتب وأجور موظفي القطاع العام من جزئين: (أ) زيادة عائدة إلى غلاء المعيشة و(ب) زيادة أخرى متعلقة بسلسلة الرتب والرواتب الجديدة.

إن كلفة غلاء المعيشة تمت الموافقة عليها وأصبحت نافذة ابتداءً من أول شباط ٢٠١٢. المدفوعات المتعلقة بهذه الزيادة تمت ابتداءً من أيلول ٢٠١٢، عن طريق سلفة خزينة بقيمة ٧٥٠ مليار ليرة، بموجب المرسوم رقم ٨٨٥١ تاريخ ٧ أيلول ٢٠١٢.
المدفوعات المتعلقة بفروقات غلاء المعيشة العائدة لفترة شباط-آب ٢٠١٢ تمت بدءاً من أيلول ٢٠١٢، وستكون مسددة بالكامل بنهاية كانون الأول ٢٠١٢. على هذا النحو، ابتداءاً من أول كانون الثاني ٢٠١٣، إن زيادة غلاء المعيشة ستشكل جزءاً لا يتجزأ من أجور ورواتب الموظفين. إن الكلفة الشهرية لهذه الزيادة تم تقديرها من قبل مديرية الصرفيات في وزارة المالية بقيمة ٦١ مليار ليرة.

من ناحية أخرى، لا تزال سلسلة الرتب والرواتب الجديدة قيد المناقشة في مجلس الوزراء. في حال تمت الموافقة عليه، تقدّر الكلفة الشهرية ب٦٤ مليار ليرة، بحسب مديرية الصرفيات في وزارة المالية.

الجهات المستفيدة من مشروع القانون هذا: (أ) الموظفون في الإدارات العامة، البلديات، واتحادات البلديات، (ب) الموظفون المدنيين، باستثناء القضاة وأساتذة الجامعة اللبنانية، (ج) الدبلوماسيون العاملون في الخارج وفي الإدارة المركزية، (د) أساتذة التعليم الأساسي، المتوسط والثانوي، (ه) الجهاز العسكري، (و) العاملون في السلطات العامة، (ز) المتعاقدون في الإدارات العامة وفي وزارة التربية، (ح) العاملون في إدارة حصر التبغ والتنباك، و(ط) المتقاعدون.

وتجدر الإشارة إلى أن الموظفين التابعين للمؤسسات العامة، المديرية العامة للاتصالات، والجمارك مشمولون بالقانون الجديد. إلا أن الكلفة العائدة لهم ليست مذكورة في التقديرات الواردة أعلاه، نظراً لعدم توفر عدد الموظفين المستفيدين من القانون الجديد ً لدى مديرية الصرفيات عند صياغة مشروع القانون.

تم استبعاد القضاة وأساتذة الجامعة اللبنانية من مشروع القانون هذا، نظراً لصدور عدد من القوانين الاستثنائية التي تتيح لهاتين الفئتين الاستفادة من زيادة في أجورها، تحديداً القانون رقم ١٧٣ تاريخ ٢٩ آب ٢٠١١ للقضاة، والقانون رقم ٢٠٦ تاريخ ٥ آذار ٢٠١٢ لأساتذة الجامعة اللبنانية.

IV. التقديمات الاجتماعية

شهدت التقديمات الاجتماعية ارتفاعاً بقيمة ٩٦ مليار ليرة، من ٣٦٣ مليار ليرة في كانون الثاني– ايلول٢٠١١ إلى ٤٥٩ مليار ليرة في الفترة نفسها من العام الجاري. وقد جاءت هذه الزيادة بشكل أساسي نتيجة ارتفاع المدفوعات المخصصة إلى كل من الجيش (+٧٥ مليار ليرة)، قوى الأمن الداخلي (+١٣ مليار ليرة) وقوى أمن الدولة (+٧ مليار ليرة). ويعود سبب الزيادة لارتفاع الدفعات المتعلقة بكل من *المنح التعليمية* (+٦٥ مليار ليرة)، *التقديمات الاستشفائية* (+٢٧ مليار ليرة) إضافة إلى *تقديمات المرض والأمومة* (+٣ مليار ليرة).

V. المدفوعات العائدة إلى تعاونية موظفي الدولة

ارتفعت المدفوعات العائدة إلى فئة "النفقات الأخرى"[١٥]، والتي تتألف بشكل أساسي من التحويلات إلى تعاونية موظفي الدولة، بشكل ملحوظ في كانون الثاني– أيلول ٢٠١٢ (+٤٢ مليار ليرة) مقارنة بالفترة نفسها من العام ٢٠١١. ويعود ذلك إلى مسألة إدارة السيولة وتوقيت تسديد المدفوعات، حيث يعود مبلغ ٦١ مليار ليرة[١٦]، من أصل مبلغ ١٧٦ مليار ليرة الذي تم تحويله بين كانون الثاني وأيلول ٢٠١٢ إلى تعاونية موظفي الدولة، إلى مشروع موازنة ٢٠١١، مقابل تحويل مبلغ ١٣٥ مليار ليرة فقط في الفترة المماثلة من العام الفائت.

[١٥] يتألف بند "النفقات الأخرى" بشكل أساسي من مساهمات الدولة في تعاونية موظفي الدولة. أما المكونات الأخرى لهذا البند فهي تتضمن (١) المكافآت، (٢) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب، موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(٣) مساهمة الدولة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بصفة رب عمل لتأمين التغطية للعاملين الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة وصناديق التعاضد.

[١٦] تمت هذه الدفعات من خلال سلفة خزينة بموجب المرسوم رقم 7005 تاريخ 2011/11/30، الذي سمح بدفع مبلغ قدره 61 مليار ليرة لصالح تعاونية موظفي الدولة لتغطية نفقات عام 2011.